دار نشر جامعة لوسيل
Lusail University Press

RESEARCH ARTICLE

ملاءمة التشريعات البيئية القطرية مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية

فاطمة الزهراء سعيدي

الملخص

تتناول هذه الدراسة موضوع ملاءمة التشريعات البيئية القطرية مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية، من خلال تحليل التشريعات البيئية القطرية ومدى ملاءمتها مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية في ظل التحديات البيئية المعاصرة. كما تبيّن الدراسة أنّ قطر قد أحرزت تقدماً كبيراً في تبني قوانين بيئية تتماشى مع المعايير الدولية، خصوصاً في مجالات تغير المناخ والتنمية المستدامة. وقد استعرضت الدراسة تطور الاهتمام العالمي بالبيئة، مع التركيز على المؤتمرات والاتفاقيات الدولية من بينها، مؤتمر ستوكهولم 1972، ومؤتمر ريو 1992، واتفاقية باريس 2015. بالإضافة إلى ذلك، تم تقييم فعالية التشريعات البيئية القطرية في حماية البيئة والموارد الطبيعية، نظراً إلى أنّ موضوع الدراسة يحظى بأهمية قصوى على المستويات القانونية، والاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية. ومن ثم، فإنّ الإشكالية الرئيسية التي تُطرح في هذا الموضوع تتحدد كالآتي: إلى أي مدى واكبت التشريعات البيئية القطرية المعاهدات والاتفاقيات الدولية في ظل التحديات البيئية المعاصرة؟ تعتمد هذه الدراسة منهجاً وصفياً تحليلياً نقدياً ومقارناً، بهدف الوقوف على مدى ملاءمة التشريعات البيئية القطرية مع الاتفاقيات الدولية. ويُستخدم هذا المنهج لاستعراض الإطار القانوني، وتحليل مضامينه، وتقييم فعاليته، ومقارنته بالمعايير الدولية، بما ينسجم مع التزامات الدولة ورؤية قطر الوطنية 2030. ليتضح من خلال هذه الدراسة أنّ قطر بذلت جهوداً معتبرة في تعديل تشريعاتها لتتوافق مع المعايير العالمية، لا سيما في المدن المستدامة، والنقل المستدام. ومع ذلك، فإنّ الدراسة تشير إلى بعض التحديات التي ما زالت قائمة، مثل الحاجة إلى آليات تنفيذ أكثر فاعلية وتعزيز التعاون المؤسسي. وهكذا، توصلت الدراسة إلى ضرورة الاستمرار في تطوير الإطار التشريعي البيئي بما يتماشى مع التزامات قطر الدولية وسعيها نحو تحقيق رؤيتها الوطنية 2030.

الكلمات المفتاحية: التشريعات البيئية، المعاهدات، الاتفاقيات، البيئة، الملاءمة

Aligning Qatari Environmental Legislation with International Environmental Treaties and Agreements

ABSTRACT

This study investigates the extent to which Qatari environmental legislation aligns with international environmental treaties and agreements. It adopts a descriptive, analytical, critical, and comparative methodology to examine the content and effectiveness of Qatar's legal framework in addressing contemporary environmental challenges. The research highlights Qatar's substantial progress in enacting environmental laws that reflect international standards, particularly in the areas of climate change mitigation and sustainable development. The study provides an overview of the global evolution of environmental governance, with particular focus on key international milestones such as the Stockholm Conference (1972), the Rio Earth Summit (1992), and the Paris Agreement (2015). In assessing the compatibility of national legislation with these international instruments, the study evaluates both legal substance and institutional implementation. The central research question addresses the degree to which Qatari environmental laws have kept pace with international commitments amidst pressing environmental issues. Findings indicate that Qatar has taken meaningful steps toward legislative reform, especially in promoting sustainable cities and sustainable transportation, yet challenges remain in enforcement mechanisms and inter-institutional coordination. The study concludes by emphasizing the need for continued development of the environmental legal framework in alignment with Qatar's international obligations and the strategic objectives of Qatar National Vision 2030.

Keywords: Environmental legislation; treaties; agreements; environment

فاطمة الزهراء سعيدي
أستاذ مساعد، جامعة لوسيل، قطر
Fatima Ezzahra Saidi
Assistant Professor, Lusail University, Qatar
fsaidi@lu.edu.qa

Submitted: 14 April 2025
Accepted: 05 July 2025

https://doi.org/10.70139/rolacc.2025.1.5

© 2025 Saidi, licensee LU Press. This is an open access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution license CC BY 4.0, which permits unrestricted use, distribution and reproduction in any medium, provided the original work is properly cited.

للاقتباس: فاطمة الزهراء سعيدي، ملاءمة التشريعات البيئية القطرية مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية، مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد، 1:2025،
https://doi.org/10.70139/rolacc.2025.1.5

1. مقدمة

تُعدّ مسألة حماية البيئة من المواضيع الإنسانية والاجتماعية الحديثة نسبياً في تاريخ المجتمعات البشرية، إذ طرحت نفسها في العقود الأخيرة كواحدة من أهم القضايا التي يجب الاهتمام بها، ومنه أضحت حماية البيئة أحد أهم الأولويات بالنسبة لأغلب الدول.[1]

وفي ظل التحديات البيئية والمناخية المتزايدة التي تواجه العالم في القرن الحادي والعشرين نتيجة ظهور أصناف جديدة من المواد الكيميائية التي لم تعرفها البيئة من قبل بسبب التقدم الصناعي الهائل الذي أحرزه الإنسان،[2] أصبحت ضرورة التعاون الدولي والحفاظ على البيئة من أولويات الأجندات العالمية. تشهد الساحة الدولية تطوراً كبيراً في التشريعات البيئية، حيث أصبحت المعاهدات الدولية والمبادرات البيئية محورية في صياغة مستقبل الأرض والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة. لم يكن يمكن لهذا التحول أن يحدث دون تأثير المؤتمرات الدولية التي تمثل منعطفات حاسمة في مجال القانون البيئي، مثل مؤتمر ستوكهولم 1972، ومؤتمر ريو دي جانيرو 1992، ومؤتمر كوبنهاجن 2009، والتي أسهمت بشكل أساسي في بلورة مفاهيم مثل «الحق في بيئة سليمة» و«الاستدامة» و«العدالة المناخية».

وفي هذا السياق، تنعكس هذه المعاهدات والمؤتمرات بشكل مباشر على التشريعات البيئية الوطنية، بما يساهم في تكييف السياسات المحلية مع التوجهات الدولية للحفاظ على البيئة. ومن بين الدول التي أخذت على عاتقها أهمية هذه القضايا البيئية، نجد دولة قطر التي تسعى إلى تحقيق تنمية مستدامة تحافظ على مواردها الطبيعية وتلبي في الوقت ذاته التزاماتها الدولية. في هذا السياق، اعتمدت قطر على تطوير إطار تشريعي بيئي محلي ينسجم مع المعاهدات البيئية الدولية التي صادقت عليها، مما يعكس التزامها بالتنمية المستدامة وحماية البيئة.

2. أهمية الدراسة

تتجلى أهمية موضوع «ملاءمة التشريعات البيئية القطرية مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية» في عدة مستويات، على النحو الآتي:

- المستوى القانوني: من خلال تعزيز الإطار القانوني البيئي بما يضمن حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.
- المستوى الاقتصادي: عبر تحفيز الاقتصاد الأخضر وتشجيع الصناعات التي تعتمد على تقنيات صديقة للبيئة.
- المستوى الاجتماعي: من خلال تعزيز الوعي البيئي لدى المجتمع، والتشجيع على أنماط حياة مستدامة، مما يسهم في تحسين جودة الحياة والحد من التأثيرات السلبية على الأجيال القادمة.
- المستوى البيئي: يتجسد في حماية الموارد الطبيعية ومكافحة ظاهرة التغير المناخي، من خلال تبني سياسات بيئية فعالة ومتوافقة مع الالتزامات الدولية.

3. إشكالية الدراسة

بالنظر إلى موضوع الدراسة، فإنّ إشكاليتها تتمثل في دراسة سبل تحقيق التوافق بين السياسات البيئية المحلية في دولة قطر والالتزامات البيئية المنبثقة عن الاتفاقيات والمعايير الدولية.

ومن ثم، فإنّ الإشكالية الرئيسية التي تطرح في هذا الموضوع تتحدد كالآتي: إلى أي مدى واكبت التشريعات البيئية القطرية المعاهدات والاتفاقيات الدولية في ظل التحديات البيئية المعاصرة؟

4. أهداف الدراسة

يهدف هذا بحث إلى دراسة ملاءمة التشريعات البيئية القطرية مع المعاهدات الدولية من خلال فحص مدى توافق وتكامل القوانين البيئية الوطنية مع المعايير والاتفاقيات الدولية التي تلتزم بها دولة قطر في إطار التحديات البيئية المعاصرة. يتطرق البحث إلى مجموعة من الأهداف الرئيسية التي تشمل:

- تحليل التشريعات البيئية القطرية: دراسة مدى تطابق التشريعات البيئية المحلية مع المعاهدات الدولية المتعلقة بحماية البيئة، وتحديد الفجوات أو التحديات التي قد تؤثر على فعالية تطبيق هذه القوانين.
- مقارنة التشريعات المحلية مع المعايير الدولية: فحص مدى توافق القوانين القطرية مع الاتفاقيات البيئية العالمية، مثل اتفاقية باريس لتغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي، وذلك لتحديد مدى تأثير هذه المعاهدات على التشريعات الوطنية.
- تقييم فعالية التشريعات البيئية: قياس مدى نجاح التشريعات البيئية القطرية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وحماية البيئة على الصعيدين المحلي والدولي، وتحديد العوامل التي قد تؤثر على هذه الفعالية.

5. منهج الدراسة

من خلال ما تم عرضه أعلاه، ستركز هذه الدراسة على تحليل مدى ملاءمة التشريعات البيئية القطرية مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وذلك من خلال اعتماد منهج وصفي يعتمد على استعراض السياق القانوني والتشريعي العام.

وبما أنّ الغاية من معالجة هذا الموضوع لا تقتصر فقط على الوصف، وإنّما الهدف من ذلك الوصول إلى النتائج والخلاصات التي تساعد على اقتراح الحلول، في إطار منهج تحليلي نقدي من خلال التحليل المنطقي للمقتضيات التشريعية والتنظيمية ذات الصلة، ومدى فعاليتها وتطبيقها على أرض الواقع، مع الاعتماد على التفسير والتأويل وحتى النقد عند الاقتضاء في محاولة لرفع اللبس والغموض. في حين يُعتمد المنهج المقارن لرصد أوجه التوافق أو التباين بين المنظومة القانونية القطرية والمعايير الدولية، بما ينسجم مع التزامات قطر البيئية وسعيها لتحقيق رؤية قطر الوطنية 2030.

تعتمد هذه الدراسة في بنائها المنهجي على تقسيمها إلى مبحثين رئيسيين، يتفرع عن كل منهما مطلبين، وذلك بهدف الإحاطة الشاملة بجوانب الإشكالية المطروحة، سواء على الصعيد الدولي أو الوطني.

وقد جاءت الخطة على النحو الآتي:

المبحث الأول: دور المؤتمرات الدولية والاتفاقيات البيئية في صياغة المستقبل البيئي

المطلب الأول: دور المؤتمرات الدولية في توجيه السياسات البيئية العالمية

المطلب الثاني: مساهمة الاتفاقيات الدولية في تطوير الإطار القانوني البيئي

المبحث الثاني: استراتيجية دولة قطر للتكيف مع التغيرات المناخية وتعزيز التنمية المستدامة

المطلب الأول: التشريعات البيئية القطرية وتعزيز الالتزامات الدولية

المطلب الثاني: السياسة البيئية في قطر: توازن وطني بين التخطيط والتفعيل

1 Ch. Hajji, Et normes de qualité de l'environnement : quel rôle dans le développement industriel du Maroc ?, REVUE MAROCAINE D'ADMINISTRATION LOCALE ET DE DÉVELOPPEMENT, July–Aug. 2016, at 47.

2 S.R. MYNENI, ENVIRONMENTAL LAW 88 (4th ed. 1995).

6. المبحث الأول: دور المؤتمرات الدولية والاتفاقيات البيئية في صياغة المستقبل البيئي

يشهد القانون البيئي الدولي تحولات عميقة فرضتها التحديات غير المسبوقة المرتبطة بالبيئة والمناخ، حيث أضحت الإشكاليات البيئية متزايدة، ومعقدة من حيث طبيعتها ومداها، مما استدعى تفعيل آليات التعاون الدولي وتوسيع نطاق الحوكمة البيئية متعددة الأطراف. وفي هذا السياق، شكّلت المؤتمرات الدولية المعنية بالبيئة منعطفاً مفصلياً في تطور الوعي الجماعي بضرورة إرساء قواعد قانونية صلبة، تنظم العلاقات بين الدول في إطار احترام المشترك البيئي الإنساني، وتدفع نحو تأسيس نظام عالمي متوازن يقوم على مبادئ الإنصاف، والالتزامات المشتركة، والعدالة المناخية.

وقد أفرزت هذه المؤتمرات، منذ مؤتمر ستوكهولم سنة 1972، إلى ريو دي جانيرو، مروراً بكوبنهاجن وباريس، مسارات معيارية غنية ساهمت في بلورة المفاهيم القانونية الجوهرية، مثل «الحق في بيئة سليمة»، و«السيادة البيئية المرنة»، و«الاستدامة»، والتي مهدت لتوقيع اتفاقيات بيئية ملزمة ومتعددة الأطراف.

وتأسيساً على هذا الزخم التفاوضي والمؤسساتي، تحولت الاتفاقيات البيئية الدولية إلى أدوات قانونية رئيسة في ضبط التفاعل بين السياسات الوطنية والإكراهات البيئية الكونية، كما ساعدت على إعادة بناء مفهوم المسؤولية البيئية للدول في ظل توازن دقيق بين متطلبات التنمية وضرورات الحماية البيئية.

وعليه، فإنّ تتبع مسار هذه المؤتمرات والاتفاقيات لا يكتسي أهمية تاريخية فحسب، بل يُعدّ مدخلاً علمياً لفهم تطور القانون البيئي الدولي وتفاعله مع مختلف السياقات السياسية والاقتصادية، مما يبرز موقعه المتقدم ضمن أجندة التنمية المستدامة والعدالة البيئية في القرن الحادي والعشرين.

6.1. المطلب الأول: دور المؤتمرات الدولية في توجيه السياسات البيئية العالمية

تُعتبر المؤتمرات الدولية أحد الأسس المحورية للحوكمة البيئية، حيث ساهمت في تعزيز الوعي البيئي وترسيخ مفاهيم جديدة في القانون الدولي. وتُعدّ مؤتمرات مثل ستوكهولم 1972، وريو دي جانيرو 1992، وكوبنهاغن 2009، نماذج بارزة من بين العديد من المؤتمرات التي أسهمت في صياغة توجهات دولية مشتركة لمواجهة التحديات البيئية. ورغم تعدد هذه المحطات، فإنّ القاسم المشترك بينها هو سعيها لتنسيق الجهود الدولية وتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية الموارد الطبيعية، بما يضمن بيئة سليمة للأجيال الحالية والمقبلة.

6.1.1. مؤتمر ستوكهولم سنة 1972

انعقد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة الإنسانية عام 1972 بناء على مبادرة من حكومة السويد، في مدينة ستوكهولم من 5 إلى 16 يونيو 1972، وحضره ممثلو 113 دولة، وتبنى هذا المؤتمر شعار «نحن نملك أرضاً واحدة فقط».[3]

وقد أكدت مبادئ المؤتمر على أنّ الدول مسؤولة عن ألا تؤدي الأنشطة التي تدخل في اختصاصها أو تخضع لرقابتها إلى الإضرار ببيئة الدول الأخرى أو بيئة المناطق فيما وراء حدود الاختصاص الوطني، ولا يعفيها من ذلك تمسكها بحقها في السيادة على إقليمها، ذلك الحق الذي تطور مفهومه الثابت ليتماشى مع تطورات عصر البيئة، وظهور مصطلح السيادة المرنة في القانون الدولي.[4]

وقد صدر عن هذا المؤتمر «إعلان بشأن البيئة الإنسانية» متضمناً أول وثيقة دولية إنسانية لمبادئ العلاقات بين الدول في مجال البيئة وكيفية التعامل معها والمسؤولية عما يصيبها من أضرار، ويتكون الإعلان من ديباجة و26 مبدأ، أهم هذه المبادئ أنّ لكل إنسان الحق في أن يعيش في بيئة سليمة ومن واجبه أيضاً حمايتها وتحسينها لصالح الأجيال المقبلة، كما أكّد الإعلان المذكور على وجوب تدعيم السياسات البيئية.[5]

وبالتالي، يُعتبر مؤتمر ستوكهولم حجر الأساس الذي انطلقت منه الجهود الدولية المنظمة لحماية البيئة، حيث ساعد على ترسيخ البيئة كقضية عالمية تتطلب تضامناً وتعاوناً دولياً دائماً.

وقد اعتلت العلاقة القائمة بين البيئة والتنمية رأس الأجندة التي شكّلت جوهر اهتمام برنامج الإدارة الدولية للبيئة خلال مؤتمر ستوكهولم 1972، وذلك عبر تبنّي خطة عمل عالمية واعدة بشأن البيئة، شكّلت أرضية خصبة للعمل، وإطاراً مشتركاً للسياسات بقصد معالجة المشاكل البيئية، ومواصلة تعزيز وإقرار أنظمة قانونية بيئية طيلة سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي.[6]

كما تضمن إعلان ستوكهولم، عدداً من التوصيات تشكل خطة عمل تلتزم بها الدول والمنظمات الدولية والمتخصصة، من خلال التعاون واتخاذ التدابير الخاصة من أجل حماية الحياة والسيطرة على مشاكل التلوث الناتجة عن الملوثات البيئية.[7]

ومن هذا المنطلق، فإنّ التوصيات التي وافق عليها مؤتمر ستوكهولم مثّلت الأساس الذي استندت إليه الجهود الدولية لحماية البيئة سواء في مجال إبرام المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بالبيئة على المستويين العالمي والإقليمي، وإنشاء النظام العالمي لرصد البيئة ومكافحة التلوث والمحافظة على الموارد الطبيعية.[8]

ووفقاً لذلك، فقد شكّل مؤتمر ستوكهولم نقطة انطلاق حقيقية للحوكمة البيئية العالمية. حيث ساهم في تطوير المفاهيم القانونية مثل السيادة البيئية والمسؤولية الدولية، ووضع حقوق الإنسان في صلب القضية البيئية، كما أوجد أول وثيقة دولية تُعنى بمبادئ حماية البيئة، مما كان له أثر بالغ في تطور الاتفاقيات والمعاهدات البيئية الدولية اللاحقة، مثل اتفاقية ريو 1992.

6.1.2. مؤتمر ريو دي جانيرو سنة 1992

يُعدّ مؤتمر ريو دي جانيرو الأول من نوعه، إذ شكل خطوة محورية في مسار حماية البيئة على مستوى العالم. فقد كان بمثابة الحد الأدنى المشترك الذي تم الاتفاق عليه بين غالبية دول العالم، بغض النظر عن حجمها أو ثروتها أو مستوى تقدمها، وذلك من أجل إيجاد حلول للتحديات البيئية التي تهدد كوكب الأرض.

وفي هذا الصدد، أسفر مؤتمر ريو دي جانيرو عن تطوير مفهوم التنمية المستدامة نتيجة لتحالف المهتمين بمجالي البيئة والتنمية، حيث تتصدر المادة (10) من إعلان ريو قائمة المواد المهمة، إذ تتعلق بحق الوصول إلى المعلومات والمشاركة وحق المرافعة أمام القضاء في الشؤون

3 بدرية العوضي، «دور المنظمات الدولية في تطوير القانون الدولي البيئي»، **مجلة الحقوق جامعة الكويت**، العدد الثاني، 1985، ص 26.
4 عبد الكريم عوض خليفة، **أحكام القضاء الدولي ودورها في إرساء قواعد العرف الدولي والمبادئ العامة للقانون**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2009، ص 221.
5 سامح عبد القوي السيد، **التدخل الدولي بين المنظور الإنساني والبيئي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2012، ص 241–243.
6 K. ALEXANDER-CHARLES, DIX ANS APRÈS STOCKHOLM UNE DÉCENNIE DE DROIT INTERNATIONAL DE L'ENVIRONNEMENT 784 (1st ed. 1989).
7 محمد المصالحة، «دور التنظيم الدولي في حماية البيئة»، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 124، أبريل 1996، ص 225.
8 عبد العزيز مخيمر عبد الهادي، **دور المنظمات الدولية في حماية البيئة**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986، ص 201–202.

البيئية، بالإضافة إلى ذلك فقد أكّد المؤتمر المذكور على أهمية الحفاظ على بيئة نظيفة وصحية كحق أساسي للإنسان، وركز على مواضيع حيوية مثل الاعتراف بحقوق التنمية، ودمج حماية البيئة في خطط التنمية، والمسؤولية المشتركة بين مختلف الأطراف، وارتباط التنمية المستدامة بالعمل على القضاء على الفقر.[9]

لذلك، ساهم مؤتمر ريو بشكل فعّال في وضع إطار عالمي للتنمية المستدامة، وجعل حماية البيئة أولوية دولية مشتركة، وأرسى مبادئ تضمن العدالة البيئية وحقوق الأفراد في بيئة سليمة، مما شكّل مرجعية أساسية للسياسات البيئية والمبادرات الدولية اللاحقة.

6.1.3. مؤتمر حماية البيئة كوبنهاجن (الدانمارك) 2009

انعقد مؤتمر حماية البيئة في كوبنهاجن سنة 2009 بمشاركة أكثر من 190 دولة، وأسفر عن وضع خطة عمل تحت اسم «اتفاق كوبنهاجن» وهو اتفاق دولي يهدف إلى اتخاذ تدابير للحد من التغير المناخي وآثاره، كما تتجه أهداف المؤتمر نحو الحد من ارتفاع درجة حرارة الأرض وتوسيع التمويل للدول النامية وتحفيز الدول على تحديد أهداف ملزمة للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة وتطور التكنولوجيا النظيفة والمتجددة وتشجيع التعاون الدولي وتبادل المعرفة والخبرات في مجال حماية البيئة.[10]

وتجدر الإشارة إلى أنّ مؤتمر كوبنهاجن قد واجه موجة واسعة من الانتقادات، لا سيما فيما يتعلق بغياب الأهداف الواضحة وضعف الالتزام من قبل الدول ذات البصمة البيئية الكبرى بتنفيذ تلك الأهداف. وقد انعكس هذا القصور بشكل مباشر على فاعلية المؤتمر، حيث حال دون إحداث تأثير ملموس سواء في الاقتصاد الأخضر أو على مستوى تحسين المؤشرات البيئية العالمية.[11]

ورغم ذلك، فإنّ المؤتمرات الدولية من قبيل مؤتمر كوبنهاجن تظل تشكل آليات أساسية في منظومة الحوكمة البيئية العالمية، لما تؤديه من دور محوري في ترسيخ مبادئ التنمية المستدامة وتعزيز الوعي الجماعي بالتحديات المناخية. كما تسهم هذه المؤتمرات في إعادة توجيه دفة الاستثمارات نحو مجالات التكنولوجيا النظيفة والقطاعات الاقتصادية ذات الأثر البيئي الإيجابي، مما يجعلها جزءاً لا يتجزأ من الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى حماية البيئة وتحقيق التوازن بين متطلبات التنمية والحفاظ على الموارد الطبيعية.

6.2. المطلب الثاني: مساهمة الاتفاقيات الدولية في تطوير الإطار القانوني البيئي

لم تقتصر جهود منظمة الأمم المتحدة في مجال حماية البيئة على تنظيم المؤتمرات والمنتديات الدولية، بل امتدت بشكل أعمق نحو بلورة منظومة قانونية دولية متكاملة، من خلال إعداد واعتماد سلسلة من الاتفاقيات متعددة الأطراف التي تهدف إلى التصدي للمخاطر البيئية.

وفي هذا السياق، برزت اتفاقيات دولية رائدة تُعنى بحماية البيئة البحرية من التلوث، وأخرى تتناول بشكل خاص التحديات المرتبطة بتغير المناخ، وتُعدّ من أخطر التهديدات التي تواجه البشرية في العصر الحديث.

ونظراً لتعدد هذه الاتفاقيات وتشعب مجالاتها، سيقتصر في هذه الدراسة على استعراض أبرزها، مع التركيز على تلك التي حظيت باعتراف دولي واسع وأرست مبادئ قانونية بيئية أساسية في القانون الدولي المعاصر، وذلك على النحو الآتي:

6.2.1. اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982

تقضي نصوص اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 بضرورة التعاون الدولي بين الدول، سواء كان ذلك على المستوى العالمي أو الإقليمي أو من خلال المنظمات الدولية المتخصصة، لوضع المعايير والقواعد الدولية اللازمة لحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها.[12]

وفي هذا الصدد، يُعدّ إقرار الاتفاقية بمبدأ التعاون الدولي كركيزة أساسية لحماية البيئة البحرية من أبرز معالم تطورها، إذ وُسّع نطاق المسؤولية ليشمل جميع الدول، سواء بشكل مباشر أو من خلال المنظمات الدولية والإقليمية، في إطار من التنسيق المتبادل الذي يراعي الفوارق الاقتصادية والتقنية بين الدول، خصوصاً النامية منها.

حيث حددت الاتفاقية وسائل تنفيذ الالتزام بحماية البيئة البحرية، وذلك من خلال:[13]

–التعاون بين الدول من أجل وضع المعايير والمستويات وبرامج الدراسات والبحوث.

–إنشاء نظم للرصد والتقييم البيئي.

–وضع القوانين والأنظمة اللازمة لحماية البيئة البحرية.

وقد عكست الوسائل المحددة في الاتفاقية لتنفيذ الالتزامات البيئية، رؤية متكاملة لمنظومة بيئية بحرية مستدامة، تجمع بين الجهد العلمي والتقني والإرادة القانونية والسياسية، مما يجعل الاتفاقية مرجعاً عالمياً في ضبط العلاقة بين السيادة البحرية والحماية البيئية. كما أنّ تركيز الاتفاقية على الوقاية، والاحتياط، والتقييم المستمر يبرهن على تبنّيها لمنهج القانون البيئي الحديث، الذي لا ينتظر وقوع الضرر، بل يسعى لتفاديه من خلال أدوات استباقية قائمة على المعرفة العلمية والتخطيط المسبق.

6.2.2. اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغيرات المناخية لسنة 1992

تُعدّ هذه الاتفاقية من أهم نتائج مؤتمر ريو دي جانيرو وتتكون من 26 مادة، وقد عبّرت عن أنّ الهدف النهائي لها يمثل في تثبيت الغازات الدفيئة على مستوى يحول دون تدخل خطير من الجانب الإنساني في النظام المناخي.[14]

فالاتفاقية التي تشكل إحدى أبرز ثمار مؤتمر ريو دي جانيرو لسنة 1992، لم تأتِ كردّ فعل مؤقت على أزمة مناخية عابرة، بل وُضعت على أسس علمية دقيقة، وجاءت بصيغة قانونية تتسم بالمرونة من جهة، وبالزخم المعياري من جهة أخرى، ما جعلها إطاراً مرجعياً حيوياً لتقنين التزامات الدول في ميدان الحد من الانبعاثات الغازية.

إلا أنّه، وبالرغم من أهمية التعهدات الواردة في الاتفاقية، فإنّها لم تحدد آلية واضحة لتنفيذ ما جاء بها، ولم ترتب أي مسؤولية دولية على الدول الأطراف عند عدم تنفيذ التعهدات، كما أنّ الاتفاقية لم تحدد نسب

9 حمدي محمد محمد بدين، «مؤتمرات البيئة الدولية واستراتيجية تحقيق التنمية المستدامة»، **مجلة العلوم الإدارية والسياسية**، الكلية العسكرية لعلوم الإدارة لضباط القوات المسلحة، مصر، العدد الثاني، ديسمبر2023، ص 8.

10 موقع الأمم المتحدة، **مؤتمر الأطراف الأمم المتحدة**، اتفاق كوبنهاجن 2009، ص 1–4.
https://unfccc.int

11 حمدي محمد محمد بدين، مرجع سابق، ص 17.

12 رياض صالح أبو العطا، **دور القانون الدولي العام في مجال حماية البيئة**، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008، ص 129.

13 إبراهيم السيد أحمد رمضان، «القانون والبيئة»، **أشغال المؤتمر العلمي الخامس لكلية الحقوق – جامعة طنطا، بعنوان دور الاتفاقيات الدولية العالمية والإقليمية في حماية البيئة**، في الفترة 23–24 أبريل 2018، ص 16.

14 حمدي محمد محمد بدين، مرجع سابق، ص 10.

الانبعاث التي تُحدث خللاً خطيراً في النظام المناخي، كما ورد في المادة الثانية من الاتفاقية، بالإضافة إلى أنّ الاتفاقية جاءت خالية من أي جداول زمنية للتنفيذ، وقد انقضت الفترة المحددة لإنجاز التعهدات التي وضعت بموجبها دون تحقيق الهدف منها، بل إنّ نسب الانبعاث المسببة للظاهرة شهدت ارتفاعاً بدلاً من الانخفاض بسبب عدم تنفيذ الالتزامات.[15]

وبالرغم من هذه النقائص التي لا يمكن إنكارها، تظل اتفاقية باريس إطاراً قانونياً دولياً حيوياً، نجح في خلق ديناميكية مؤسساتية وتعاونية لم يشهدها النظام القانوني البيئي من قبل. وهو ما يجعلها ليست غاية في حد ذاتها، بل قاعدة انطلاق لتطوير نظام قانوني بيئي أكثر إلزاماً وفعالية في المستقبل، من خلال الدفع نحو تقوية آليات الرصد والمساءلة الدولية، وربط الأهداف المناخية بجداول زمنية دقيقة وملزمة.

6.2.3. اتفاق باريس 2015

إنّ اتفاق باريس هو اتفاق دولي تم التوصل إليه سنة 2015 في إطار الأمم المتحدة لمكافحة تغير المناخ، يهدف إلى الحد من ارتفاع درجات الحرارة العالمية بحد أقصى درجتين مئويتين فوق مستويات الحرارة ما قبل العصر الصناعي، وبذل جهود للتوصل إلى تقليل هذا الارتفاع إلى 1.5 درجة مئوية، حيث يتضمن الاتفاق التزامات قانونية للدول الأعضاء بتقديم خططها الوطنية للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة وتحديثها كل خمس سنوات، والعمل على تحقيق هذه الخطط. كما يشجع اتفاق باريس على تعزيز التعاون الدولي لتسهيل نقل التكنولوجيا والتمويل لتنفيذ هذه الخطط.[16]

واستناداً إلى ما سبق، فإنّ اتفاق باريس لعام 2015 يُعدّ محطة تاريخية فارقة في مسار القانون الدولي البيئي، ليس فقط من حيث مضمونه الطموح، بل من حيث بنائه القانوني الذي يعكس تحوّلاً جوهرياً في النهج التشريعي الأممي إزاء قضايا المناخ. فقد تجاوز الاتفاق منطق الالتزامات الطوعية العامة، ليؤسس لنظام قانوني دولي قائم على المراجعة الدورية، والمساءلة المنظمة، والتحديث المستمر لخطط العمل الوطنية، في ظل رؤية شاملة تؤمن بأنّ التغير المناخي لم يعد قضية بيئية محضة، بل تحدياً وجودياً يطال صميم الحقوق الأساسية للأجيال الحالية والمقبلة.

وهكذا، فإنّ تحقيق أهداف اتفاقية باريس يُعتبر مفتاحاً لضمان الاستدامة البيئية، مما يؤدي إلى تحسين صحة الإنسان والحفاظ على النظم الإيكولوجية والمصادر الطبيعية، وتعزيز المرونة الاقتصادية والاجتماعية.[17]

لا يقتصر اتفاق باريس على كونه التزاماً سياسياً، بل هو انعكاس لإرادة قانونية جماعية تتبلور في إطار نظام دولي ناشئ يقوم على التفاعل الديناميكي بين السيادة الوطنية والالتزام البيئي العالمي، ويُعيد تشكيل العلاقة بين القانون الدولي وحق الإنسان في بيئة سليمة، ليغدو بذلك نموذجاً حديثاً للحوكمة البيئية العالمية المعاصرة.

7. المبحث الثاني: استراتيجية دولة قطر للتكيف مع التغيرات المناخية وتعزيز التنمية المستدامة

إنّ جهود دولة قطر التكيف مع التغيرات المناخية تعكس التزامها الراسخ بالحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة. ومن ثم، فإنّ هذا التوجه البيئي ليس مجرد استجابة للتحديات الراهنة، بل هو استثمار في المستقبل، يهدف إلى ضمان جودة حياة المواطنين والمقيمين، وحماية موارد الدولة الطبيعية في مواجهة التقلبات المناخية.

تشكل الاستراتيجية الوطنية في هذا المجال نموذجاً متكاملاً لجهود دولة قطر، يجمع بين التشريعات البيئية المتطورة، والسياسات الطموحة، والمشروعات الميدانية الرائدة. إذ إنّ الدولة لم تقتصر على تبني قوانين تحمي البيئة فقط، بل وضعت خطة شاملة لتحقيق التوازن بين النمو الحضري والاقتصادي وبين الحفاظ على البيئة. وتظهر هذه الاستراتيجية في تنوع المبادرات التي تجمع بين الحوكمة الرشيدة، والاستدامة البيئية، والابتكار التكنولوجي.

من خلال هذا المحور، سوف نسلط الضوء على كيفية دمج دولة قطر بين التشريعات البيئية والسياسات الاستراتيجية لتحقق أهدافها المتمثلة في التكيف مع التغيرات المناخية وتعزيز التنمية المستدامة. وهو ما يتطلب منا الوقوف عند ما تحقق من إنجازات وما ينتظر من تطور مستمر، بما يسهم في تحويل التحديات البيئية إلى فرص مبتكرة لبناء مستقبل أكثر استدامة ورفاهية.

7.1. المطلب الأول: التشريعات البيئية القطرية وتعزيز الالتزامات الدولية

إنّ توجهات دولة قطر في حماية البيئة من الانعكاسات السلبية للتغيرات المناخية تستدعي منا الوقوف عند أهم النصوص القانونية التي صاغها المشرّع القطري لتعزيز الحماية البيئية.

بما أنّ القانون يُعدّ أحد مظاهر الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وليس مجرد أداة لممارسة السلطة، فإنّ وظيفته لا تقتصر على توفير الحماية فحسب،[18] وفي هذا السياق، تمتلك دولة قطر منظومة قانونية متقدمة في مجال المحافظة على البيئة، تندرج ضمن جهودها الرامية إلى تنفيذ التزاماتها في مجال التخفيف من انبعاث الغازات الدفيئة، وتعزيز القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية والحد من آثارها.

وقد، سنّ المشرّع القطري مجموعة من القوانين ذات صلة بالشأن البيئي وتسلط الضوء على مجموعة من الإجراءات الضرورية لمواجهة ظاهرة التغير المناخي، من بينها:

7.1.1. القانون رقم 30 لسنة 2002 المتعلق بحماية البيئة

يتضمن هذا القانون أحكام تخص حماية الموارد الطبيعية والأرض والهواء والبحر، حيث نصّت أحكامه على حماية الطبيعة، ومكافحة التلوث وخاصة حماية النباتات البرية والحياة الفطرية مواطنها الطبيعية من الاعتداءات الناجمة عن استغلال البترول والغاز الطبيعي المسال، بالإضافة إلى الصناعات الكيماوية والمشروعات الصناعية والتجارية التي من شأنها إلحاق الضرر بالبيئة. ناهيك عن وضع سياسة عمرانية تستجيب للمعايير البيئية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ القانون رقم 30 لسنة 2002 يتكون من 75 مادة، ويهدف إلى حماية البيئة من التلوث بكافة أشكاله. ويشمل القانون مجموعة من الأحكام التي تغطي حماية البيئة الهوائية والمائية من التلوث، بالإضافة إلى تحديد الإجراءات الإدارية والقضائية المتعلقة بالموضوع، مع وضع العقوبات المناسبة ضد المخالفين.

15 سلافة طارق عبد الكريم الشعلان، **الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري في برتوكول كيوتو ١٩٩٧ واتفاقية تغير المناخ لسنة ١٩٩٢**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010، ص 139.

16 United Nations Framework Convention on Climate Change, Paris Agreement (Dec. 12, 2015), https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement/the-paris-agreement

17 موقع الأمم المتحدة، **اتفاق باريس**، http://unfccc.int/sites/default/files/arabic-paris-agreement.pdf

18 A. HANCE JORG, Environmental Crimes, NAT'L REV. CRIM. SCI., Apr. 1987, at 3.

وتبعا لذلك، فإنّ هذا القانون يهدف إلى تحقيق الأغراض التالية:[19]

-حماية البيئة والحفاظ على نوعيتها وتوازنها.

-مكافحة التلوث بأشكاله المختلفة، وتجنب أي أضرار أو آثار سلبية فورية أو بعيدة المدى قد تنتج عن خطط وبرامج التنمية الاقتصادية أو الزراعية أو الصناعية أو العمرانية أو غيرها من برامج التنمية التي تهدف إلى تحسين مستوى الحياة، وتحقيق الحماية المتكاملة للبيئة والحفاظ على نوعيتها وتوازنها الطبيعي، وترسيخ الوعي البيئي ومبادئ ومكافحة التلوث.

-تنمية الموارد الطبيعية والحفاظ على التنوع الحيوي واستغلاله الاستغلال الأمثل لمصلحة الأجيال الحاضرة والقادمة.

-حماية المجتمع وصحة الإنسان والكائنات الحية الأخرى من جميع الأنشطة والأفعال الضارة بيئياً أو التي تعيق الاستخدام المشروع للوسط البيئي.

-حماية البيئة من التأثير الضار للأنشطة التي تتم خارج الدولة.

وهكذا، فإنّ القانون المشار إليه أعلاه لا يقتصر فقط على حماية البيئة الطبيعية، بل يشمل كذلك البيئة البشرية كالأوضاع الصحية والاجتماعية، وبذلك فإنّ نجاح الإنسان في تطوير الأساليب التقنية لتحسين مستوى معيشته من خلال سوء استخدامه لمصادر الطبيعة ألحق أضراراً بليغة بالبيئة، الأمر الذي دعا إلى سن قوانين لردع السلوكيات غير المسؤولة.

7.1.2. القانون رقم 31 لسنة 2002 بشأن الوقاية من الإشعاع

قامت دولة قطر بتطوير تشريعاتها البيئية بشكل يتماشى مع المعايير الدولية من خلال إصدار القانون رقم 31 لسنة 2002 بشأن الوقاية من الإشعاع. هذا القانون يعكس التزام قطر بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة بحماية البيئة والصحة العامة، مثل الاتفاقات الخاصة بالوقاية من المخاطر النووية والإشعاعية.

يتضمن القانون المشار إليه أعلاه 19 مادة، تهدف في مجملها إلى تأطير استخدام الموارد والمصادر المشعة والوقاية من أخطارها، بالإضافة إلى أنّ هذا القانون يعطي وزارة الصحة العامة حق منح الترخيص لممارسة الأنشطة المتعلقة بالتطبيقات الإشعاعية الطبية وذلك بالتنسيق مع المجلس الأعلى للبيئة والمحميات الطبيعية فيما يخص شروط الترخيص، كما يتم بموجب هذا القانون تشكيل لجنة الوقاية من الإشعاع وتحديد اختصاصاتها.[20]

علاوة على ذلك، نظّمت قطر استخدام الموارد والمصادر المشعة بشكل دقيق، مع التأكد من أنّ الأنشطة المتعلقة بالإشعاع تخضع لرقابة صارمة تضمن الوقاية من المخاطر الصحية والبيئية، وهو ما يتماشى مع توصيات الوكالات الدولية مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية[21] (IAEA) التي تضع معايير للأمن الإشعاعي.

7.1.3. القانون رقم 18 لسنة 2017 بشأن النظافة العامة

يُظهر القانون رقم 18 لسنة 2017 بشأن النظافة العامة في دولة قطر توافقاً تاماً مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحماية البيئة، مثل اتفاقية الأمم المتحدة بشأن مكافحة التصحر، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والعديد من المعاهدات البيئية الأخرى التي تهدف إلى الحد من التلوث وحماية الموارد الطبيعية.

ويتولى هذا القانون وضع الأسس العامة للمحافظة على البيئة وكذا اتخاذ الإجراءات القانونية ضد المخالفين. فبموجب هذا القانون، يُحظر إلقاء أو ترك أو تصريف المخلفات في الأماكن العامة والميادين والطرق والشوارع والممرات والأزقة والأرصفة والساحات والحدائق والمتنزهات العامة وشواطئ البحر والأراضي الفضاء وأسطح المباني والحوائط والشرفات ومناور وممرات وساحات وواجهات المنازل والمباني ومواقف هذه الأبنية والأرصفة الملاصقة لها وغيرها من الأماكن سواء كانت عامة أو خاصة،[22] على اعتبار أنّ الحد من النفايات يُعدّ أحد أبرز عناصر الاستدامة البيئية، إذ يسهم بشكل مباشر في تقليل الأثر البيئي وتعزيز كفاءة استخدام الموارد.[23]

من خلال ما سبق، تلتزم دولة قطر بالمبادئ الدولية التي تركز على إدارة النفايات والحد من التلوث، حيث يُحظر بموجبه إلقاء أو ترك أو تصريف المخلفات في الأماكن العامة والميادين والطرق، والأرصفة، والحدائق، وشواطئ البحر، وغيرها من الأماكن العامة والخاصة. يُعتبر هذا التشريع استجابة لالتزامات قطر الدولية في الحفاظ على البيئة، ويعكس التزامها بتطبيق المعايير العالمية في مجال الحد من التلوث.

وهكذا، يجسد القانون القطري التزام الدولة بتطوير تشريعات بيئية صارمة تتماشى مع التوجهات والاتفاقيات الدولية، ويعكس دورها الفاعل في مكافحة التلوث وحماية البيئة من الأضرار الناجمة عن المخلفات والنفايات.

7.1.4. القانون رقم 32 لسنة 1995 بشأن منع الإضرار بالبيئة النباتية ومكوناتها

يتضمن هذا القانون 11 مادة، كما يتولى تحديد اختصاصات الشؤون البلدية والزراعة مما يضمن حسن التنسيق بين الجهات الحكومية المختصة والمساهمة في إدارة الموارد الطبيعية بشكل فعال، بالإضافة إلى تحديد الأماكن التي يحظر فيها الرعي، حيث توجد مناطق بيئية أو محميات قد تكون حساسة وتتطلب حماية خاصة، فقد تكون هذه المناطق غير قابلة للرعي لأنّها مناطق محمية أو ذات أهمية بيئية خاصة كما هو الشأن بالنسبة للغابات أو المناطق التي تحتوي على نباتات نادرة أو مهددة بالانقراض.

كما أنّ القانون المذكور يحدد الأعمال التي تستوجب ترخيص للقيام بالرعي، وذلك بهدف تنظيم الأنشطة الزراعية والبيئية لضمان السير المنتظم والآمن للأنشطة التي تؤثر على البيئة. فهذا يشمل تحديد الأنشطة الزراعية أو الرعوية التي يتعين أن يتم الترخيص لها من قبل الجهات المختصة، وبذلك يمكن تجنب الإفراط في الرعي أو الأنشطة التي قد تضر بالنباتات أو الأرض، فالترخيص إذن هو إجراء وقائي يمنح السيطرة على هذه الأنشطة كما أنّه يضمن تطبيق معايير بيئية للمحافظة على الموارد الطبيعية.

وبناء عليه، فإنّ هذا القانون يساهم بشكل فعال في تقليل تدهور الأراضي الزراعية والمناطق الطبيعية من خلال تنظيم الأنشطة الرعوية.

7.2. المطلب الثاني: السياسة البيئية في قطر: توازن وطني بين التخطيط والتفعيل

شهدت السنوات الأخيرة تحوّلاً ملحوظاً في توجهات السياسات البيئية على الصعيدين الإقليمي والدولي، حيث بات تحقيق الاستدامة في مختلف القطاعات هدفاً استراتيجياً يعزز من كفاءة استخدام الموارد ويحدّ من التأثيرات البيئية السلبية. وفي هذا الإطار، اعتمدت دولة قطر

19 المادة (2) من القانون رقم 30 لسنة 2002.

20 المواد (3)، و(4)، و(5) من القانون رقم 31 لسنة 2002 بشأن الوقاية من الإشعاع.

21 انظر: «توصيات الأمن النووي بشأن الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية»، **سلسلة الأمن النووي الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية (AEAI)**، العدد 13. https://www.iaea.org

22 المادة (2) من القانون رقم 18 لسنة 2017 بشأن النظافة العامة.

23 M. KEVIN, The Social Pillar of Sustainable Development: A Literature Review and Framework for Policy Analysis, 15 INST. TECH. BLANCHARDSTOWN J. 41 (2014).

سياسة بيئية طموحة ترتكز على مبادئ التنمية المستدامة، وتُجسَّد من خلال مشاريع حضرية ومبادرات نقل ذكية تهدف إلى خلق بيئة عمرانية مستدامة وصديقة للإنسان والطبيعة.

وفي ضوء هذه الرؤية، سوف نسعى إلى استكشاف ملامح التجربة القطرية في مجالي المدن المستدامة والنقل المستدام، واستجلاء أبعادها التنموية وفقاً للمبادئ العامة للقانون البيئي.

7.2.1. المدن المستدامة

تعمل المدن المستدامة على استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وغيرها من الوسائل لتحسين جودة الحياة وكفاءة العمليات والخدمات الحضرية والقدرة على المنافسة، بالإضافة إلى ضمان تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة والمقبلة فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.[24]

وهكذا، تعكس المدن المستدامة رؤية متقدمة للتنمية الحضرية، تقوم على توظيف التكنولوجيا والابتكار لتحسين نوعية الحياة وتحقيق كفاءة شاملة في إدارة الموارد والخدمات. ويكمن جوهر هذا النموذج في قدرته على تحقيق توازن دقيق بين متطلبات الحاضر وحقوق الأجيال المقبلة، من خلال دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ضمن منظومة واحدة متكاملة. وبهذا، فإنّ المدن المستدامة لا تقتصر على كونها مساحات للعيش، بل تمثل إطاراً استراتيجياً للتنمية الذكية والمستدامة يعزز التنافسية ويضمن استمرارية الرفاه البشري في سياق حضري متجدد.

ومن ثم، فإنّ اللجوء إلى البناء المستدام من أجل تحقيق إدارة بيئية صحيحة في البناء يتطلب الاعتماد على كفاءة استخدام المواد والطاقة واحترام المبادئ المؤدية إلى التجانس مع البيئة بهدف الحفاظ على صحة المجتمع وشعوره بالرضا مع زيادة إنتاجهم وإشباع احتياجاتهم وذلك من خلال تطبيق الاستراتيجيات المؤيدة للتنمية المستدامة.[25]

وهكذا، فإنّ المدن الذكية المستدامة من شأنها التقليل من تلوث الهواء، زيادة على ذلك فإنّها تساهم في الرفع من كفاءة استخدام المواد المستعملة في البناء والمياه والأراضي، وتساعد على التقليل من النفايات والأضرار الناجمة عن استعمال المواد الخطيرة.[26]

وفي هذا الصدد، لا بدّ من تسليط الضوء على التجربة القطرية في مجال المدن الذكية مثل مدينة لوسيل ومشيرب قلب الدوحة، حيث تضم دولة قطر مدينتي لوسيل ومشيرب قلب الدوحة، وهما مدينتان ذكيتان ومستدامتان صممتا لتجمعا بين التكنولوجيا الصديقة للبيئة والتخطيط العمراني المحسّن، بالإضافة إلى أنّ مشيرب قلب الدوحة تُعدّ أول مشروع مستدام لتطوير وسط مدينة على مستوى العالم حيث تدمج البنية التحتية الذكية في نسيجها لإنشاء مراكز حضرية متفوقة في الاتصال وصديقة للبيئة.[27]

7.2.2. النقل المستدام

إنّ النقل المستدام يُعتبر آلية فعالة للتقليل من التأثيرات الضارة للنقل على البيئة والمجتمع، كانبعاثات الغازات الضارة والملوثات والاعتماد على النفط، ناهيك عن الازدحام والضوضاء الناتجة عن حركة النقل وتجزئة الأراضي الناجمة عن تشييد البنية التحتية حسب استراتيجية الاتحاد الأوروبي للتنمية المستدامة.[28]

ومما لا شك فيه، أنّ النقل المستدام يعكس توجّهاً بيئياً واستراتيجياً نحو إعادة صياغة أنظمة التنقل بما يتماشى مع أهداف الحفاظ على البيئة وجودة الحياة المجتمعية. فهو لا يُنظر إليه فقط كوسيلة للتنقل، بل كأداة محورية لمعالجة جملة من الإشكاليات البيئية، مثل تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة والملوثات، وتخفيف الاعتماد على الموارد الأحفورية، خصوصاً النفط. كما يسهم في الحد من المشكلات الحضرية المصاحبة لحركة النقل التقليدية، كالازدحام، والتلوث السمعي.

وهكذا، عملت دولة قطر على تطوير بنية تحتية متكاملة للنقل تشمل الطرق، والسكك الحديدية والموانئ، ومن بين المشاريع المنفذة لاستخدام الطاقة النظيفة والنقل المستدام بدولة قطر:[29]

-شبكة مترو الدوحة المعتمدة على الطاقة الكهربائية: حيث اكتمل تشغيل ثلاثة خطوط و37 محطة في عام 2020.

-إنشاء 8 محطات للحافلات و4 مستودعات مجهزة ببنية تحتية كهربائية داعمة لشحن الحافلات الكهربائية.

-مصنع تجميع الحافلات الكهربائية.

-تطبيق خلايا الطاقة الشمسية في مستودع حافلات لوسيل لتولد طاقة مقدارها 4 ميجاواط.

-توفير نظام النقل والتردد السريع (BRT) الكهربائي الرابط بين مدينة لوسيل واستاد البيت.

ومن ثم، فإنّ مفهوم النقل الأخضر(المستدام) يتميز بأنّه يسمح بوصول طلبات المجتمع بشكل آمن وصحيح يتفق مع صحة الإنسان والبيئة وتعزيز المساواة مع الأجيال المستقبلية وأن يكون غير مكلف ويعمل بنزاهة وكفاءة وأن يدعم الاقتصاد وعملية التنمية المستدامة وأن يحد من تلوث البيئة ويتجه إلى استخدام الطاقة المتجددة بمعدل أقل من معدل إنتاجها.[30]

8. خاتمة

وختاماً لما سبق، يظهر أنّ موضوع ملائمة التشريعات القطرية مع المعاهدات الدولية يُعدّ من القضايا الحاسمة في تعزيز فعالية النظام القانوني الوطني وتوافقه مع المعايير الدولية.

ثم إنّ ملاءمة التشريعات البيئية القطرية مع المعاهدات الدولية تتطلب استمرارية في تطوير القوانين الوطنية بما يتوافق مع التوجهات الدولية الحديثة، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات البيئة القطرية وأولويات التنمية المستدامة. كما ينبغي تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية المختلفة، وكذلك مع المنظمات الدولية والإقليمية لضمان تبادل المعرفة والخبرات في المجال البيئي.

بالإضافة إلى ذلك، إنّ تعزيز الثقافة البيئية ونشر الوعي المجتمعي حول أهمية حماية البيئة والتقيد بالتشريعات المعتمدة، يُعتبر ركيزة أساسية لضمان التطبيق الفعّال للسياسات البيئية. كما أنّ إشراك القطاع

24 جميلة مرابط، «مقاربات الاقتصاد الأخضر: إدارة مستدامة للنظم الإيكولوجية بوظائف خضراء نحو مدن ذكية»، **مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية**، العدد الخاص بالبيئة والتنمية المستدامة، أبريل 2020، ص 75.

25 هاشم مرزوك علي الشمري، حميد عبيد عبد الزبيدي، وإبراهيم كاطع علو الجوراني، **الاقتصاد الأخضر مسار جديد في التنمية المستدامة**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، 2016، ص 131.

26 عبدي مصطفى، «الاقتصاد الأخضر كمطلب لتحقيق التنمية المستدامة»، **مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية**، العدد الخاص بالبيئة والتنمية المستدامة، أبريل 2020، ص 106.

27 مكتب الاتصال الحكومي، www.gco.gov.qa/ar/media-centre/in-focus/environment-and-sustainability/K (تاريخ الزيارة: 2025/04/10).

28 EUROPEAN COMMISSION, ROADMAP TO A SINGLE EUROPEAN TRANSPORT AREA – TOWARDS A COMPETITIVE AND RESOURCE EFFICIENT TRANSPORT SYSTEM 171 (2011).

29 حمد علي المري، **ممارسات وخطط دولة قطر في النقل المستدام**، الدورة الرابعة والعشرين للجنة النقل واللوجستيات 10–11 يناير 2024.

30 هاشم مرزوك علي الشمري، حميد عبيد عبد الزبيدي، وإبراهيم كاطع علو الجوراني، مرجع سابق، ص 130.

الخاص والمجتمع المدني في الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة يشكّل عنصراً محورياً في بناء منظومة بيئية متكاملة، قادرة على الاستجابة للتحديات المناخية وتحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي وحماية الموارد الطبيعية.

9. النتائج

يُستنتج أنّ دولة قطر قد أحرزت تقدماً في ملاءمة التشريعات البيئية الوطنية مع المعاهدات الدولية، مما يساهم في ضمان تحقيق الأهداف البيئية المستدامة. وهكذا سنقدم بعض الاستنتاجات التي تسلط الضوء على دور جهود دولة قطر في هذا الصدد كالآتي:

- **الأهمية الاستراتيجية للاتفاقيات الدولية:** الاتفاقيات البيئية الدولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1972 واتفاقية باريس 2015 قد وضعت إطاراً قانونياً لتنظيم التزامات الدول في مجال حماية البيئة والمناخ. فعلى الرغم من بعض النواقص التي شابت بعض الاتفاقيات، إلا أنّها ساهمت في تعزيز التعاون الدولي ومراجعة السياسات البيئية على مستوى العالم.
- **دور دولة قطر في مجال التشريعات البيئية:** حيث تبنّت دولة قطر سلسلة من التشريعات البيئية المتطورة التي تعكس التزامها بحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة. هذه التشريعات تشمل العديد من المجالات الحيوية مثل حماية الموارد الطبيعية، ومكافحة التلوث، وحماية الصحة العامة من المخاطر البيئية، حيث تمثل جهداً متكاملاً نحو تحقيق الاستدامة وحماية البيئة من آثار التغيرات المناخية.
- **التحديات والفرص المستقبلية:** رغم الجهود الدولية والمحلية المبذولة، لا تزال هناك تحديات كبيرة في تنفيذ الالتزامات البيئية على أرض الواقع، وخاصة في مجال تحديد مسؤوليات الدول الكبرى الملوثة. ومع ذلك، تظل هذه الاتفاقيات فرصة حقيقية لتحفيز التعاون العالمي في مجال التكنولوجيا النظيفة والطاقة المتجددة، وتعزيز دور الأفراد والدول في حماية البيئة للأجيال القادمة.
- **التعاون الدولي ضرورة حتمية:** إنّ التحديات البيئية، بما في ذلك التغيرات المناخية وتدهور النظم البيئية، تتطلب من جميع الدول العمل معاً في إطار من التعاون والتنسيق المستمر، مما يجعل المؤتمرات الدولية والاتفاقيات البيئية أدوات أساسية للوصول إلى حلول مستدامة.

10. التوصيات

بما أنّ الهدف من أي عمل لا يقتصر فقط عن الرصد والوصف والاستنتاج، وإنّما محاولة اقتراح بعض الحلول والتوصيات التي قد تساهم بشكل في تعزيز الحوكمة البيئية الدولية وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك على الشكل التالي:

- **تعزيز التنسيق المؤسسي:** من خلال العمل على تنسيق الجهود بين مختلف الجهات الحكومية والخاصة لضمان تنفيذ السياسات البيئية بشكل متكامل، بالإضافة إلى تعزيز التعاون بين قطر والمنظمات البيئية الدولية.
- **تطوير التشريعات البيئية:** من الضروري مواصلة تحديث التشريعات البيئية القطرية بما يتوافق مع المعاهدات الدولية، مع مراعاة خصوصية البيئة المحلية واحتياجات التنمية المستدامة.
- **التوعية والتثقيف البيئي:** ينبغي على الحكومة العمل على نشر الوعي البيئي بين المواطنين والمقيمين في قطر، من خلال حملات توعية وبرامج تعليمية حول أهمية حماية البيئة وسبل الحد من التلوث.
- **تعزيز البحث العلمي:** من المهم دعم البحث العلمي في مجال البيئة لتطوير حلول مبتكرة ومستدامة، تساعد في تحسين الممارسات البيئية في مختلف القطاعات.

الإفصاح عن تضارب المصالح

يقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مصالح نتيجة لعلاقات تنافسية أو تعاونية أو غيرها للإفصاح عنها.